الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الجريمة

تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات الجريمة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير المعهد المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات الجريمة. ويستعرض هذا التقرير تنفيذ الأنشطة المدرجة في خارطة الطريق الرامية إلى تحسين نوعية إحصاءات الجريمة وزيادة توافرها على الصعيدين الوطني والدولي (E/CN.3/2013/11)، والتي قدمت إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣ وإلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ورحبت كلتا اللجنتين بخارطة الطريق وأعربتا عن تأييدهما للأنشطة المبينة فيها.

وبعد عامين من اعتماد خارطة الطريق، يقدم هذا التقرير مزيدا من التفاصيل عن الأهداف الطويلة الأجل لتحسين إحصاءات الجريمة، مع مراعاة الاحتياجات من المعلومات المنبثقة عن المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد استعراض للإنجازات

* E/CN.3/2015/1.

14-67456 (A) 130115 150115

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرئيسية في العامين الماضيين، يورد التقرير بالتفصيل خطة عمل مدتها خمس سنوات لتعزيز تنفيذ خارطة الطريق. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بالإنجازات التي تحققت مؤخرا في مجال إحصاءات الجريمة والأنشطة المقبلة الرامية إلى دعم خارطة الطريق وتحسين إحصاءات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي.

تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات الجريمة

أولا - رؤية لإحصاءات الجريمة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - على سبيل التصدي للتحديات العديدة المصادفة في مجال المعلومات والتي تفرضها الديناميات المتطورة في عالم الجريمة والحاجة إلى تزويد الدول الأعضاء بمعلومات ذات صلة بالسياسات، توفر خارطة الطريق إطارا مفاهيميا وتنفيذيا لتحسين إحصاءات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي. ولهذا الإطار دور حيوي في تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الحصول على معلومات إحصائية عالية الجودة ومتوفرة عن الجريمة في جميع البلدان لدعم السياسات القائمة على الأدلة في مجال سيادة القانون واللجوء إلى العدالة ومنع الجريمة بوجه عام. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا إذا وجدت نظم معلومات وطنية ودولية قادرة على توليد بيانات ذات نوعية عالية بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة.

٢ - ومن أجل تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل، تقترح خارطة الطريق عددا من الأنشطة التي تركز على ثلاثة مجالات للعمل (انظر الشكل أدناه). وفي حين أن استحداث أدوات منهجية ضروري لتعزيز الجودة العالية للمعلومات المتعلقة بالجريمة وقابليتها للمقارنة، يظل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء أمرا أساسيا من أجل تنفيذ هذه المعايير ودعم نظم المعلومات الوطنية، بينما يتعين زيادة تطوير عملية جمع البيانات وتحليلها على الصعيدين الوطني والدولي لإنتاج التحليل السليم اللازم لصنع السياسات استنادا إلى أدلة. وتحدد خارطة الطريق أيضا العناصر الأساسية التي يجب توافرها في إطار يهدف إلى دعم تنفيذها على الصعيد الدولي.

الأركان الثلاثة لخارطة الطريق

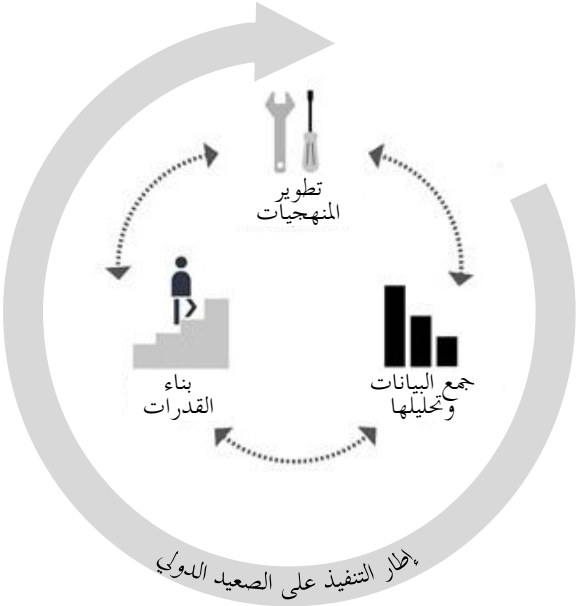

٣ - وبينما يجري استعراض العمل في مجال إحصاءات الجريمة - بعد عامين من اعتماد خارطة الطريق - ووضع خطة للمستقبل، يتعين الاعتراف بجوانب التقدم الهامة التي أحرزت في سياق المناقشة الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد إجراء مناقشة فعالة وإن كانت معقدة بشأن مفهوم التنمية المستدامة ومكوناته[(١)]، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة إطارا شاملا للأهداف والغايات (انظر A/68/970). وتغطي الأهداف السبعة عشر الواردة في هذا الاطار جميع مجالات السياسة العامة التي تعد أساسية للقضاء على الفقر وحماية البيئة وضمان السلام وإعمال حقوق الإنسان. ومما يتسم بالأهمية أن هذا الإطار يتضمن إشارة صريحة إلى مواضيع ذات صلة بالجريمة والعدالة الجنائية في إطار الهدفين ٥ و ١٥، والهدف ١٦ في المقام الأول[(٢)]. ومؤخرا حدد التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام (A/69/700) العدالة بوصفها واحدا من العناصر الستة الأساسية اللازمة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة وعدّد صراحةً مسائل القضاء على العنف، وتعزيز سبل الوصول إلى العدالة والأمن الشخصي، ومكافحة الفساد، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها غايات التنمية المستدامة.

٤ - ومن ثم يعتبر استمرار التقدم المحرز في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية هاما من أجل تحسين قياس عدد من المجالات التي يمكن أن تكون جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مثل العنف والأمن (بما في ذلك العنف ضد المرأة والطفل) وإمكانية الوصول إلى العدالة وسيادة القانون، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص، والفساد، والجريمة المنظمة، والجريمة ضد الأحياء البرية.

---

(١) للاطلاع على موجز موحد لعملية ما بعد عام ٢٠١٥، انظر A/69/700.

(٢) في الهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) يشار إلى الحاجة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ وفي إطار الهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي) يشار إلى ضرورة القضاء على الجريمة ضد الأحياء البرية بجميع أشكالها؛ وتشير الغايات الواردة في الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) إلى ضرورة الحد من العنف وما يتصل به من حالات الوفاة، وإنهاء العنف ضد الأطفال، وتعزيز سيادة القانون وكفالة فرص الوصول إلى العدالة، والحد من التدفقات غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد.

٥ - وعلى وجه الخصوص، يرسي العمل على تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية[٣] والارتقاء بالنوعية والدراسات الاستقصائية الموحدة المتعلقة بالإيذاء الأساس لعدة مقاييس في مجال الجريمة والعنف والأمن. وعلاوة على ذلك، سيوفر استحداث منهجيات موحدة لإنتاج بيانات عن الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والوصول إلى العدالة توجيهات من أجل إنتاج بيانات عالية النوعية في هذه المجالات.

ثانيا - خارطة الطريق بعد عامين من اعتمادها: الإنجازات الرئيسية

٦ - منذ اعتماد خارطة الطريق في عام ٢٠١٣، تم تنفيذ عدد من الأنشطة المقررة في إطارها وإنجاز ما يتصل بها من نواتج. وكان هذا ممكنا بفضل العمل الذي اضطلعت به على الصعيدين الوطني والدولي عدة جهات فاعلة ساهمت في الإنجازات التي تحققت مؤخرا بتوفير الخبرة الموضوعية وتعزيز التنسيق وتوفير الموارد المالية والبشرية الرئيسية اللازمة لتنفيذ البرنامج. ويعرض الجدول ١ بعض الأنشطة الرئيسية التي اضُطلِعَ بها في العامين الماضيين بينما يرد في مرفق هذا التقرير استعراض أكثر تفصيلا.

الجدول ١

الأنشطة الرئيسية التي نفذت منذ اعتماد خارطة الطريق

تطوير المنهجيات	بناء القدرات	جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي
وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية	أنشطة تدريبية حول دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء	تعزيز دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية من خلال شبكة من جهات التنسيق والتآزر الإقليمي
استحداث منهجية موحدة للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.	إقامة شراكات إقليمية من أجل تقديم المساعدة التقنية	إصدار الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٣

(٣) يوفر التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وهو أول تصنيف موحد للجريمة للأغراض الإحصائية، التعاريف المرجعية اللازمة لإنتاج إحصاءات الجريمة وإطارا لإجراء تحليلات منهجية للجريمة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن عملية وضع التصنيف الدولي ومحتوياته وخطة التنفيذ في الوثيقة E/CN.3/2015/7.

ثالثا - الخطوات المقبلة في تنفيذ خارطة الطريق (٢٠١٥-٢٠٢٠)

٧ - تمحور تصميم خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ حول ثلاث غايات متوسطة إلى طويلة الأجل في مجالات العمل الثلاثة لخارطة الطريق (وضع المعايير، وبناء القدرات، وجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي):

(أ) وضع معايير إحصائية دولية من أجل الإنتاج المنتظم للإحصاءات المستمدة من مصادر البيانات الرئيسية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية (البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء) بالنسبة لعدد من الجرائم التي تتصدر جدول الأعمال السياسي (الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص، وما إلى ذلك) ولكيفية قياس إمكانية الوصول إلى العدالة؛

(ب) إنشاء نظم إحصائية وطنية عن الجريمة تتولى الأجهزة المعنية من خلالها، بما في ذلك المكاتب الإحصائية الوطنية، التنسيق من أجل إنتاج بيانات إحصائية تتسم بالموضوعية والاتساق والدقة والقابلية للمقارنة والشفافية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية. ويتوفر لدى البلدان الحد الأدنى من القدرة التقنية على إنتاج ونشر بيانات شاملة عن الجريمة والعدالة الجنائية من المصادر الإدارية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء وفقا للمعايير الدولية؛

(ج) وجود نظام دولي عامل لجمع البيانات وتحليلها يوفر للمجتمع الدولي معرفة أكيدة (بيانات وتقارير) باتجاهات الجريمة وأنماطها ويؤدي دورا أساسيا في تقييم التقدم المحرز مقارنة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقوم هذا النظام على أساس الجودة العالية والمعلومات الشاملة التي تقدمها الدول الأعضاء، ومستوى عال من التكامل بين العمليات والجهات الفاعلة على الصعيد الدولي.

٨ - أما بالنسبة للأنشطة المتعددة المدرجة في خطة العمل، فيتم التمييز بين تلك التي يمكن الاضطلاع بها في حدود الموارد المتاحة وتلك التي ستحتاج إلى أموال إضافية. ونظرا لأن العديد من هذه الأنشطة يندرج في الفئة الثانية، فإن التوفير الفعلي لموارد إضافية سيؤثر على النطاق الفعلي للأنشطة الأساسية المقررة ووتيرة إنجازها اللازمة لمواصلة تنفيذ خارطة الطريق. ومن ثم يكتسي الدور الذي يؤديه العديد من شركاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهمية حاسمة في تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، بدءا من مركز الامتياز للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة وشؤون الأمن العام والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي

للإحصاءات والجغرافيا، الذي سيواصل تنفيذ أنشطة بناء القدرات ودعم وضع المعايير المنهجية. وتتمثل أولويات المركز للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ في ما يلي:

(أ) تحسين منهجيات إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء: الأولويات الرئيسية في هذا المجال هي '١' إطلاق مبادرة توحيد أساليب إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع عدد من الشركاء الوطنيين والدوليين[٤]؛ '٢' تسيير الأعمال المتعلقة بتصنيف مختلف الجوانب المنهجية للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء (مختبر الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء) واختبارها وتعزيزها؛ و '٣' وضع معايير موضوعية من أجل مساعدة البلدان على تقييم وتحسين نوعية الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء التي تضطلع بها؛

(ب) المساعدة التقنية والتدريب: سيواصل المركز تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء بناءً على طلبات البلدان، وسيتم تنظيم دورات تدريبية بشأن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء (متاحة على شبكة الإنترنت وفي الموقع) وسوف يقدم الدعم لتنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية على الصعيد الإقليمي؛

(ج) البحوث المنهجية: سيتم إجراء المزيد من الأعمال من أجل تيسير تبادل الممارسات ووضع المبادئ التوجيهية المنهجية في المجالات التي يزداد فيها الطلب على نوعية أفضل من البيانات، كما هو الحال في قياس الفساد؛

(د) العمليات الإقليمية والدولية بشأن إحصاءات الجريمة: تعزيز نظم إحصاءات الجريمة على الصعيد الإقليمي، بسبل منها مثلا دعم الفريق العامل المعني بالإحصاءات المتعلقة بالأمن العام والعدالة في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمبادرات الدولية الأخرى الرامية إلى تيسير تبادل الممارسات في مجال إحصاءات الجريمة وتعزيز المعايير الدولية ونشر الوعي بشأن أهمية إحصاءات الجريمة.

(٤) انظر مرفق هذا التقرير للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

ألف - وضع الأدوات المنهجية

٩ - بعد اعتماد التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، سيتطلب تنفيذه وضع أدوات منهجية لدعم استخدامه على الصعيد الوطني (انظر الجدول٢). ومن المقرر إصدار دليل شامل للتنفيذ، مع إعطاء الأولوية لوضع مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على استخراج البيانات القائمة من المصادر الإدارية (الشرطة، والادعاء، والمحاكم، والسجون) وإدراجها في التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية. ويرمي هذا النشاط إلى تحسين اتساق البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة وجعلها قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، علما بأن تلك البيانات تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية.

١٠ - أما المسار الثاني للعمل، فيتصل بإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء التي تمثل الأداة الأساسية الأخرى المستخدمة في تقييم نطاق الجريمة وطبيعتها، وفي بحث سياقات ارتكابها واستكشاف استجابات الدول لقضايا ضحايا الجريمة. وتُجرى هذه الدراسات الاستقصائية في عدد محدود من البلدان في جميع أنحاء العالم، لكن غالبا ما يتم ذلك على أساس غير منتظم وباستخدام أساليب منهجية مختلفة. ويكتسي تحديد أفضل الممارسات (المؤشرات الرئيسية والأسئلة النموذجية) ووضع معايير موحدة لإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء أهمية بالغة في تعزيز الاتساق والقابلية للمقارنة في ما بين البلدان وعلى مر الوقت.

١١ - وينبغي وضع معايير منهجية لتحسين فهم أنماط عدد من الجرائم واتجاهاتها أو توحيد تلك المعايير إذا ما أردنا توفير معلومات أفضل يستنير بها واضعو السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وبصفة خاصة، من المتوخى العمل على قياس الفساد (وضع إطار مفاهيمي لقياس الفساد وإعداد مبادئ توجيهية منهجية لإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالفساد باستخدام العينات)، والجريمة المنظمة (صقل واختبار إطار تحليلي لقياس الجريمة المنظمة، بما يشمل أيضا قياسات الاقتصاد غير المشروع)، والاتجار بالأشخاص.

١٢ - ويمكن أن توفر البيانات الإحصائية المتعلقة بسير عمل نظام العدالة الجنائية معلومات بالغة الأهمية عن الأداء العام لذلك النظام من حيث عدد من المعايير، مثل الكفاءة والفعالية والإنصاف والسرعة. وسيركز العمل المتوقع على وضع إطار مفاهيمي وتحديد مؤشرات رئيسية بهدف وضع معايير موحدة لقياس إمكانية الوصول إلى العدالة وكفاءتها في جميع أنحاء العالم.

الجدول ٢

الخطوة المقبلة في تنفيذ خارطة الطريق: وضع الأدوات المنهجية

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة		
وضع دليل تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، المجلد الأول: توجيهات لاستخراج البيانات الإدارية الوطنية المتعلقة بالجريمة وإدراجها في التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية. مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والدول الأعضاء	٢٠١٦
الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
وضع دليل تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، المجلد الثاني: استخراج بيانات الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء وإدراجها في التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية	٢٠١٧-٢٠٢٠
المجلد الثالث: استعراض قواعد العدّ		
المجلد الرابع: وضع سجل كامل بمجموعة من الرموز		
الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء: وضع معايير منهجية للدراسات الاستقصائية وما يتصل بها من مؤشرات	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠١٦-٢٠٢٠
الفساد: وضع إطار مفاهيمي لقياس الفساد ومبادئ توجيهية منهجية لإجراء دراسات استقصائية عن الفساد باستخدام العينات	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	٢٠١٦-٢٠٢٠
الجريمة المنظمة: صقل واختبار الإطار التحليلي لقياس الجريمة المنظمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، الاتحاد الأوروبي	٢٠١٥-٢٠١٧
الاتجار بالأشخاص: تطوير طرائق تقدير بإدماج البيانات الكمية والنوعية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٦-٢٠١٧
الوصول إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة الجنائية: وضع مؤشرات موحدة استنادا إلى البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٥-٢٠١٦

باء - بناء القدرات

١٣ - تكتسي أنشطة بناء القدرات أهمية بالغة في تعزيز الآليات الوطنية لإنتاج البيانات ونشر إحصاءات الجريمة التي ما زالت تتسم بالضعف في العديد من البلدان بسبب مجموعة من العوامل منها الافتقار إلى الوعي والتنسيق والمهارات التقنية. وهذه الأنشطة تتطلب موارد كثيرة جدا؛ أما النموذج المتوخى اتباعه، فيقوم على اضطلاع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أساسا بدور الإشراف والتنسيق بينما تنفذ أنشطة التدريب وأنشطة الدعم الأخرى مراكز إقليمية أو شراكات إقليمية أو وطنية الأخرى. ولهذا الغرض، سيُعزز بنشاط إنشاء مراكز إقليمية، لا سيما في آسيا وأفريقيا، عملا بالخبرة المكتسبة من مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا الذي أُنشئ في مدينة مكسيكو. وبالمثل، يتم السعي بنشاط إلى تحقيق التعاون والتنسيق مع الوكالات الإقليمية والدولية الأخرى لكفالة تنفيذ أنشطة بناء القدرات بكفاءة واتساق (انظر الجدول ٣).

١٤ - ويُشار في خطة العمل إلى الأنشطة الرامية إلى إعداد منهاج تدريبي بشأن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية المنقحة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وإعداد حزم للتدريب الإلكتروني في ما يتعلق بالتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء. ويمكن أن تتاح مباشرة أنشطة المساعدة التقنية في شكل دورات تدريبية أو غيرها من أشكال الدعم، وذلك بناء على الطلب وضمن نطاق الموارد المتاحة.

الجدول ٣

الخطوة المقبلة في تنفيذ خارطة الطريق: بناء القدرات

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة		
التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية: إعداد حزمة للتدريب الإلكتروني لدعم تنفيذه	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٦-٢٠١٧
إحصاءات الجريمة: تشجيع إنشاء مراكز إقليمية (مثل مركز الامتياز) لبناء القدرات في آسيا وأفريقيا	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات الإقليمية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية	جار
الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء: تعزيز تنفيذ الدراسات الاستقصائية واستخدام برنامج التعلم الإلكتروني	مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	جار

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية: وضع منهاج تدريبي جديد	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٦-٢٠١٧
توفير الدعم المباشر للبلدان (بناء على الطلب) لإعداد وتنفيذ الدراسات الاستقصائية وتحسين البيانات الإدارية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	٢٠١٥-٢٠٢٠
أنشطة التدريب على استخدام أدوات جمع البيانات (البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	٢٠١٥-٢٠٢٠
الجريمة المنظمة: دعم البلدان في تطوير القدرات في مجال قياس الجريمة المنظمة والإبلاغ عنها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، والاتحاد الأوروبي	٢٠١٦-٢٠١٨

جيم - جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

١٥ - سيجري المضي قدما في تعزيز جمع البيانات على الصعيد الدولي (انظر الجدول ٤) باعتبار ذلك أساس تزويد المجتمع الدولي بمعلومات مفيدة عن اتجاهات الجريمة وأنماطها وتشجيع اتباع ممارسات إحصائية جيدة على المستوى القطري. وتشير خطة العمل إلى عدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، بما في ذلك مراجعتها لجعلها تمتثل للتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وغيره من أشكال جمع البيانات المتعلقة بالجريمة. وعلى وجه الخصوص، سيُتوخى تحقيق تكامل أكبر بين قاعدة بيانات الإحصاءات المتعلقة بجرائم القتل والبيانات التي تنتجها منظمة الصحة العالمية (استنادا إلى مصادر الصحة العامة) بغية معالجة أوجه التباين القائم بين البيانات الدولية المتعلقة بجرائم القتل التي ينتجها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية.

١٦ - ويمثل إعداد تقارير تحليلية عن الجريمة ناتجا هاما في زيادة مستوى المعرفة باتجاهات الجريمة وأنماطها. وقد أصبحت الدراسة العالمية لجرائم القتل منشورا مرجعيا في مجال العنف المفضي إلى القتل ومن المقرر إصدارها بشكل منتظم، ربما بالتعاون مع شركاء آخرين (حسب توافر الموارد الإضافية).

الجدول ٤

الخطوة المقبلة في تنفيذ خارطة الطريق: جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة		
دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية: العمل بانتظام على جمع البيانات وكفالة نشرها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الدول الأمريكية	جار
قاعدة بيانات إحصاءات جرائم القتل: العمل بانتظام على جمع البيانات وكفالة نشرها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية	جار
دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية: استعراض أداة جمع البيانات؛ المواءمة مع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الدول الأمريكية	٢٠١٦
أهداف التنمية المستدامة: جعل نظام الإبلاغ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ملائما لرصد الأهداف	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والآلية المشتركة بين الوكالات، والدول الأعضاء	جار
نشر البيانات المتعلقة بالجريمة: وضع استراتيجية للنشر من أجل تلبية احتياجات مختلف الجهات المعنية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٥-٢٠١٦
الاتجار بالأشخاص: العمل بانتظام على جمع البيانات ونشرها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	جار
الجريمة ضد الأحياء البرية: إنشاء مستودع للبيانات وتعهده	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٥-٢٠٢٠
الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
الدراسة العالمية لجرائم القتل: إعداد تحليل لمستويات جرائم القتل واتجاهاتها على الصعيد الدولي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، والدول الأعضاء	٢٠١٦/٢٠١٧-٢٠١٩/٢٠٢٠
الجرائم ذات الطابع الجنساني: إعداد تحليل لجرائم مختارة من منظور جنساني على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب إلى الأمم المتحدة	٢٠١٥
التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص: إعداد تحليل لنطاق الاتجار بالأشخاص واتجاهاته على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٦ ٢٠١٨ ٢٠٢٠
الدراسة العالمية المتعلقة بالجريمة ضد الأحياء البرية: إعداد تحليل لنطاق الجريمة ضد الأحياء البرية واتجاهاتها على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٥-٢٠١٦

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
البرنامج الدولي للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء: ترويج موجة جديدة من الدراسات الاستقصائية الموحدة المتعلقة بالإيذاء	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	٢٠١٧-٢٠١٨

دال - تعزيز تنفيذ إطار خطة العمل على الصعيد الدولي

١٧ - يُقترح الاضطلاع بعدد من الأنشطة لتشجيع الحوار والشراكات على المستوى الدولي من أجل دعم تنفيذ خارطة الطريق (انظر الجدول ٥). ومن بين تلك الأنشطة نشاط رئيسي يتمثل في عقد اجتماعات منتظمة لمسؤولي التنسيق الوطنيين المعنيين بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وممثلي المؤسسات الذين تعينهم الدول الأعضاء لتنسيق جمع البيانات وتقديم استبيان الدراسة الاستقصائية على أساس سنوي. ومن شأن هذه الشبكة من الخبراء الوطنيين أن تسدي المشورة التقنية وتقدم التوجيه التقني لتنفيذ خارطة الطريق وأن تشرف أيضا على أنشطة الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية.

١٨ - وبعد نجاح المؤتمرين الدوليين المعنيين بإحصاءات الجريمة المعقودين في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، تبين أن مثل هذا الحدث يشكل أداة قوية لتيسير تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز الحوار بين معدي البيانات ومستخدميها. ويُقترح لذلك أن تُعقد هذه المؤتمرات بشكل منتظم (كل سنتين) وأن تُشجع الدول الأعضاء على التطوع لاستضافتها.

١٩ - وسعيا لكفالة إقامة صلة وثيقة وإنشاء حوار بين الدول الأعضاء، قد يكون من المفيد الإبقاء على الممارسة المتمثلة في تقديم تقارير بانتظام إلى اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن خارطة الطريق. وتتيح هذه المنتديات للدول الأعضاء فرصة التوجيه وإسداء المشورة بشأن تنفيذ خارطة الطريق.

الجدول ٥

الخطوة المقبلة في تنفيذ خارطة الطريق: تعزيز إطار التنفيذ على الصعيد الدولي

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة		
الاجتماع مع مسؤولي التنسيق المعنيين بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية: تنظيم اجتماعات كل سنتين	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الدول الأمريكية، والدول الأعضاء	٢٠١٦ ٢٠١٨ ٢٠٢٠

النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية: إنشاء الفريق وتنظيم اجتماعات كل سنتين	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٦ ٢٠١٨ ٢٠٢٠
تقديم تقارير بانتظام إلى الهيئات الحكومية الدولية: اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	يحدد لاحقا
الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
عقد مؤتمر دولي: تنظيم مؤتمر عالمي عن إحصاءات الجريمة كل سنتين	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	٢٠١٦ ٢٠١٨ ٢٠٢٠

رابعا - الاستنتاجات وسبل المضي قدما

٢٠ - يسلط استعراض العمل الجاري الضوء على عدد من التحديات في مجال إحصاءات الجريمة ويقترح سبلا للمضي قدما في مجالات عديدة.

٢١ - وكتدبير رئيسي لتحسين إحصاءات الجريمة على الصعيد العالمي، سيُنشئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فريق مسؤولي التنسيق الوطنيين المعنيين بإحصاءات الجريمة.

٢٢ - وستُبلغ اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالتقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق وخطة العمل الخمسية؛ وعلى وجه الخصوص، سيقدم المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقارير إلى اللجنة الإحصائية وفقا لبرنامجها المتعدد السنوات.

٢٣ - ويشجع المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على إتاحة أموال من خارج الميزانية لتحسين قدرة المكتب على تنفيذ الأنشطة المتوخاة في إطار خارطة الطريق.

٢٤ - وقد ترغب اللجنة في أن تحيط علما بهذه الاستنتاجات.

المرفق

خارطة الطريق بعد عامين من اعتمادها: الإنجازات الرئيسية

وضع أدوات منهجية

١ - شكَّل إعداد التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ووضعه في صيغته النهائية نشاطا ذا أولوية قصوى إذ أنه يرسي الأساس لإجراء المزيد من التحسينات[أ]. وقد وُضع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية لدعم البلدان في إعداد إحصاءات ذات موثوقية لقياس مستويات الجريمة، ورصد تصدي الدول للجريمة، وتقييم السياسات، وفهم الديناميات المتغيرة للجريمة. وهو يتيح أساسا قويا لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية ويحدد معايير موحدة لإعدادها ونشرها[ب].

٢ - وبصورة أكثر تحديدا، يرمي التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية إلى إنتاج البيانات الإحصائية ومقارنتها بشكل منهجي بين شتى مؤسسات العدالة الجنائية (الشرطة، والمدعون العامون، والمحاكم، والسجون)، وبين الكيانات دون الوطنية حينما تعتمد أطرا قانونية أو إحصائية مختلفة، وبين مصادر البيانات المختلفة (السجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية). و من خلال توفير خطة موحدة لتصنيف بيانات الجريمة والعدالة الجنائية، سيحسن التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية اتساق البيانات الوطنية والدولية. وعلاوة على ذلك، سيشكل إطارا تحليليا قيِّما للجريمة وسياقها على الصعيدين الوطني والدولي.

٣ - وركز مسار آخر من مسارات العمل الرامية إلى تحسين إحصاءات الجريمة على تعزيز الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء وتوحيدها إذ أنها مصدر رئيسي لتوفير البيانات التكميلية المتعلقة بالجريمة. ويمكن بواسطة هذه الدراسات الاستقصائية إجراء تقييم للجرائم غير المبلغ عنها إلى السلطات (أو ما يسمى بـ ”الرقم المعتم للجريمة“)، بينما يقدم منظور الضحايا معلومات إضافية عن سياقات ضحايا الجريمة وعن تصدي الدول للجريمة. وحتى الآن، أنشأ عدد قليل نسبيا من البلدان، يقع معظمها في أوروبا والأمريكتين، برنامجا منتظما

(أ) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن إعداد التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ومحتوياته وخطة تنفيذه، يمكن الرجوع إلى الوثيقة E/CN.3/2015/7.

(ب) التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية من خلال عملية تشاور واسعة النطاق مع الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد استفادت عملية إعداد هذا التصنيف أيضا من الدعم المتواصل الذي قدمه مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا.

للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء. وعلاوة على ذلك، فإن الأساليب المنهجية يمكن أن تختلف بشكل ملحوظ وبالتالي تحد من إمكانية مقارنة النتائج. ويرمي العمل المضطلع به في إطار خارطة الطريق إلى وضع أداة أولى لتحسين النوعية وإمكانية المقارنة الدولية للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء.

٤ - وإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الامتياز للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة وشؤون الأمن العام والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا يقودان مبادرة توحيد المنهجية المتبعة في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذه المبادرة، التي بدأت في عام ٢٠١٣ بدعم من المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى والنظام الإقليمي للمؤشرات الموحدة عن التعايش السلمي وأمن المواطنين، تُشرك بصورة مباشرة عددا من البلدان في المنطقة[ج]. وترمي إلى وضع استبيان موحد للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، ومبادئ توجيهية منهجية لإجراء الدراسة الاستقصائية، وتوجيهات بشأن مؤشرات الحوسبة المستمدة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء.

٥ - وبالإضافة إلى التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية و الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، أشارت خارطة الطريق إلى عدد من الجرائم المعقدة التي تكون البيانات المتعلقة بها نادرة ورديئة النوعية. وفي السنوات القليلة الماضية، تحقق عدد من التجارب القيمة في مجال قياس الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

٦ - وأُحرز تقدم في مجال قياس الفساد من خلال تنفيذ دراسات استقصائية تركز على تجربة الرشوة، وسط عموم الناس وداخل القطاع التجاري على حد سواء. وتمت مواصلة صقل منهجية إجراء دراسات استقصائية عن الفساد، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى المشاركة المباشرة للمكاتب الإحصائية الوطنية في عدد من البلدان[د].

(ج) الأرجنتين، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

(د) انظر على سبيل المثال الدراسات الاستقصائية عن الفساد التي أجرتها المكاتب الإحصائية في بلدان غرب البلقان، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي، والدراسة الاستقصائية عن جودة الخدمات العامة التي أجراها المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء ات والجغرافيا في المكسيك.

٧ - والقياس الإحصائي للجريمة المنظمة هو مجال آخر تحققت فيه خطوة أولى بوضع إطار إحصائي من أجل جمع سلسلة من القياسات ذات الصلة بجماعات الجريمة المنظمة وما تقوم به من أنشطة[هـ]. ويحظى قياس الآثار الاقتصادية للجريمة المنظمة بزخم جديد من خلال تنفيذ نظام الحسابات القومية المنقح لعام ٢٠٠٨ الذي يقتضي من البلدان أن تدرج القيمة الاقتصادية للأنشطة غير القانونية في حساباتها القومية[و].

٨ - وفي مجال الاتجار بالأشخاص، تحسّن توافر المعلومات ونوعيتها بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٦، عندما أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التقرير الأول من بين أربعة تقارير عالمية نُشرت حتى الآن[ز]. وتُستخرج البيانات الوطنية من المصادر الإدارية، ويرتبط التحسين في المقام الأول بزيادة عدد البلدان التي سنت تشريعات جديدة أو أصدرت تشريعات محدثة منذ بدء نفاذ البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٤، كان أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان قد سن تشريعات محددة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

بناء القدرات

٩ - خلال السنوات القليلة الماضية اتخذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عددا من المبادرات لدعم البلدان في إنتاج إحصاءات الجريمة، وذلك من خلال الخدمات الاستشارية وأدوات التدريب وأنشطة التدريب وتنظيم الحلقات الدراسية (مثل الدورات التدريبية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في أمريكا اللاتينية وآسيا، وتقديم المساعدة التقنية المباشرة لإعداد دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية).

(هـ) نشر مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا منهجية لتوليد المعرفة القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة. واختُبر الإطار بواسطة بيانات واردة من كولومبيا وشيلي والمكسيك. ولمزيد من المعلومات، انظر: www.cdeunodc.inegi.org.mx/articulos/doc/measuringfinalTRANSCRIME.pdf.

(و) انظر على سبيل المثال، مكتب الإحصاءات الوطنية بالمملكة المتحدة، التغييرات المدخلة على الحسابات القومية: *Changes to National Accounts: Inclusion of Illegal Drugs and Prostitution in the UK National Accounts* (2014) والمكتب الوطني الإيطالي للإحصاءات (Istat), *Summary of the Esa2010 revision of National Accounts* (2014).

(ز) انظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (٢٠١٤)، متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/glotip.html.

١٠ - وساهم مركز الامتياز المشترك بين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا مساهمة أساسية في تعزيز جودة إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية واتساقها. ونظم المركز عدة أنشطة لتعزيز القدرات القطرية، بما في ذلك تقديم خدمات استشارية مباشرة، وتوفير التدريب في الموقع للمسؤولين الوطنيين في مجال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، وإتاحة برنامج تعلم إلكتروني بشأن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، ومستودع بيانات شبكي للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء من أجل تيسير الحصول على الوثائق المنهجية والتحليلية المتصلة بها[ح].

١١ - وفي المنطقة نفسها، يعمل النظام الإقليمي للمؤشرات الموحدة عن التعايش السلمي وأمن المواطنين - وهو مشروع ممول من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية - بوصفه نظام تنسيق لتبادل المعلومات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالجريمة والأمن. واستفادت البلدان، من خلال هذا المشروع، من المساعدة التقنية لتحسين نظم البيانات والمعلومات وتعزيز زيادة التنسيق الوطني في إنتاج بيانات الجريمة.

١٢ - وفي آسيا، عُقد اجتماع مؤخرا[ط]، نظمه بشكل مشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومعهد تايلند للعدالة والمعهد الكوري لعلم الجريمة، وجمع ممثلين وطنيين من نحو ٢٠ بلدا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومثل هذا الاجتماع، الذي شاركت فيه وكالات من نظام العدالة الجنائية والمكاتب الإحصائية الوطنية[ي]، منتدى فريدا لتبادل الممارسات في مجال إنتاج إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وتحليلها ونشرها، داخل البلدان وفيما بينها.

جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

١٣ - يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ سبعينيات القرن الماضي بتنفيذ برنامج جمع بيانات على الصعيد العالمي عن طريق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وتُجمع البيانات سنويا من الدول الأعضاء،

(ح) لمزيد من المعلومات، انظر: www.cdeunodc.inegi.org.mx.

(ط) الاجتماع الإقليمي المعني بإحصاءات الجريمة والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، ١-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بانكوك.

(ي) لمزيد من المعلومات، انظر: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/meeting-crime-stats-asia.html.

وتُنشر للاستخدام العام على الموقع الشبكي للمكتب، وتُستخدم في المنشورات التحليلية[ك]. وفي السنوات الأخيرة، تركزت الجهود على إنشاء شبكة من جهات التنسيق الوطنية[ل] وعلى تطوير أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية. وعقب إقامة الشراكة مع منظمة الدول الأمريكية من أجل إدارة هذه الدراسة الاستقصائية في الأمريكتين، اشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في إدارة هذه الدراسة الاستقصائية للمرة الأولى لفائدة البلدان في أوروبا في عام ٢٠١٤، وكان لذلك أثر إيجابي على تبسيط عمليات جمع البيانات والحد من عبء الاستجابة الملقى على عاتق البلدان.

١٤ - وبناء على البيانات التي جُمعت من خلال هذه الدراسة الاستقصائية واستُكملت بعملية جمع بيانات موسعة، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قاعدة بيانات لإحصاءات جرائم القتل، وهو مستودع بيانات عالمي وشامل عن جرائم القتل العمد. وقاعدة البيانات هذه هي أساس الدراسة العالمية لجرائم القتل، وهو منشور رئيسي لفهم السمات العالمية والإقليمية للعنف المفضي إلى القتل وبواعثه. وحللت دراسة عام ٢٠١٣ أنماط القتل العمد واتجاهاته في ٢١٩ بلدا وإقليما، ودرست جرائم القتل والعنف في أعقاب النزاع، والأدوار التي تؤديها الأسلحة النارية وغيرها من الآليات، وحللت استجابة العدالة الجنائية لجرائم القتل. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت منظمة الصحة العالمية مؤخرا تقريرا عالميا عن منع العنف، مع تحليلات هامة للعنف، بما في ذلك القتل، على الصعيدين الإقليمي والعالمي[م].

١٥ - وفي أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملية جمع منتظم للبيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، تمثل الأساس لإعداد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص كل سنتين. وتركز هذه التقارير على أنماط الاتجار بالأشخاص واتجاهاته وتدفقاته على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وقد حققت عملية جمع البيانات تغطية شملت نحو ١٣٠ بلدا، مما كفل بالتالي تمثيلا جيدا للأنماط الإقليمية والعالمية.

١٦ - واضطلع المكتب مؤخرا ببرنامج بحوث بشأن الجريمة ضد الأحياء البرية، مع التركيز على الأنواع المحمية بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. ويحدد هذا الاتفاق الدولي، الذي انضمت إليه جميع دول العالم تقريبا، القواعد

(ك) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime.html.

(ل) عين نحو ١٢٠ بلدا جهة اتصال وطنية معنية بالدراسة الاستقصائية.

(م) منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي عن حالة منع العنف(٢٠١٤)

والإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية بالأحياء البرية. وفي إطار هذه البحوث، يقوم المكتب، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية، بتجميع قاعدة بيانات عالمية لمضبوطات الأحياء البرية[ن]. وستمثل قاعدة البيانات هذه أول آلية دولية لرصد اتجاهات وأنماط الجريمة ضد الأحياء البرية وإنفاذ القانون في هذا المجال. ومن شأنها أيضا أن توفر آراء قيمة بشأن طبيعة الاتجار بالأحياء البرية. وفي حين أن النتائج الرئيسية للبحوث ستقدم في عام ٢٠١٥، صُممت قاعدة البيانات يتم تعهدها بانتظام.

دفع عجلة تنفيذ خارطة الطريق

١٧ - إلى جانب تنفيذ العديد من الأنشطة في المجالات الرئيسية الثلاثة المحددة في خارطة الطريق، عزز عدد من الأنشطة الحوار والتعاون الدوليين في مجال الجريمة والعدالة الجنائية.

١٨ - وتوفر التقارير المقدمة بانتظام إلى اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عن خارطة الطريق فرصة للدول الأعضاء لتقديم التوجيه والمشورة بشأن تنفيذها، وكذلك للحصول على معلومات بشأن إنجازاتها[س].

١٩ - وعلاوة على ذلك، وبغية تيسير تبادل الممارسات وإبراز إحصاءات الجريمة، عُقد مؤتمران دوليان كبيران بشأن إحصاءات الجريمة في أغواسكالييتس، المكسيك (٢٠١٢) ومدينة مكسيكو (٢٠١٤) على التوالي. وشارك في تنظيم كلا المؤتمرين المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا[ع] وأصبح هذا المؤتمر الدولي مرجعا لعرض ومناقشة المنهجيات الجديدة وأفضل الممارسات بشأن إحصاءات الجريمة والإيذاء والعدالة الجنائية وقياسها وبشأن استخدام هذه البيانات لأغراض تحسين وضع السياسات.

٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، كانت الأمريكتان نشطتين للغاية في تعزيز فعالية دور الوكالات الإحصائية الوطنية من خلال العمل المستمر للفريق العامل المعني بالإحصاءات

(ن) تقوم قاعدة البيانات هذه على بيانات المضبوطات التي تتيحها الدول الأعضاء في تقاريرها المقدمة مرة كل سنتين إلى أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، غير أنها تشمل أيضا مدخلات من مجموعة متنوعة من آليات الإبلاغ الرسمية، بما في ذلك منظمة الجمارك العالمية.

(س) انظر، على سبيل المثال، E/CN.15/2014/10.

(ع) حضر هذا المؤتمر الثاني إحصائيون وغيرهم من المسؤولين والخبراء الحكوميين من ٤٢ بلدا (٢٣ من الأمريكتين، و ٥ من أفريقيا، و ٣ من آسيا، و ١٠ من أوروبا، و ١ من أوقيانوسيا).

المتعلقة بالأمن العام والعدالة[ف] في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي يهدف إلى دعم وتنسيق الجهود الرامية إلى تحسين نظم إحصاءات الجريمة في المنطقة. وفي أفريقيا، تمثل الاستراتيجية من أجل مواءمة الإحصاءات في أفريقيا إطارا واعدا لتعزيز إحصاءات الجريمة، وهو جهد تعاوني بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي[ص]. وأنشئت ضمن هذه الاستراتيجية، التي تغطي طائفة واسعة من المواضيع والمسائل بهدف تحسين الإحصاءات في القارة الأفريقية، مبادرة تقنية خاصة تتصل بإحصاءات الحوكمة والسلام والأمن برئاسة المجلس الوطني للإحصاءات بكينيا.

(ف) يتألف الفريق العامل من الدول الأعضاء التالية : المكسيك (البلد المنسق)، وإكوادور، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسانت لوسيا، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا. ويعمل مركز الامتياز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا بوصفه الأمانة التقنية؛ وتشارك منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بوصفهما مراقبين.

(ص) لمزيد من المعلومات، انظر http://auc-statdivision.voila.net/pdfstat/SHaSA_strategy.pdf.